

قراءة إحصائية لمسارات التنمية البشرية
في 19 دولة من بينها الجزائر

**Statistical analysis of human development trajectories in 19
countries, including Algeria**

Received date :21/05/2018

Accepted paper :31/12/2018

بلعيدى محمد أمين باحث إحصائي ديموغرافي - جامعة البليدة 2-

Aminovitch87@hotmail.com

درديش أحمد أستاذ محاضر قسم أ - جامعة البليدة 2-

Demderdiche@yahoo.fr

ملخص

يندرج العمل الحالي ضمن مواضيع الجغرافية الاقتصادية التي تهتم بمسألة تباين التنمية بين دول العالم و الأخذ بحالة الجزائر ضمن هذه المعادلة. إعتمدت الدراسة على مقارنات تبعا لوجهتي نظر، الأولى ترى في IDH محددًا إحصائيًا بسيطًا قادرًا على تلخيص معظم محاور التنمية و تقييم الوضع و الثانية ترى في تجميع عدد من متغيرات التنمية و إخضاعها إلى طريقة من طرق تحليل المعطيات, كتحليل المركبات الأساسية (ACP), وسيلة للأخذ بجميع أبعاد التنمية و محاورة الموضوع برؤية أشمل و أدق.

لكن قبل ذلك, تم إنتقاء وحدات العينة المكونة من 19 دولة بعد رصد مجموعة منسجمة و متقاربة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية خلال سنوات 1980-1985, ضمت كوكبة الدول كل من بولونيا, بلغاريا و

اليونان، إسبانيا و إيرلندا، البرتغال، تونس، المغرب، الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تركيا، الأردن، الشيلي، فنزويلا، البيرو و المكسيك.

عرف الإنحراف المعياري لمؤشرات التنمية البشرية لدول الـ 19 تراجعاً مستمراً منذ 1980 ما يعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول المتأخرة في هذا المجال خلال 34 سنة الماضية لمواكبة البرنامج التنموي للأمم المتحدة، هذه الأرقام تعكس أيضاً تقلص الفارق بين الدول ذات مستويات تنمية بشرية عالية و أخرى منخفضة في إطار دول العينة. أما القيم القصوى فقد تصدرت ايرلندا الدول الـ 19 في ثلاث مناسبات (1980، 2000 و 2014) ما يعكس حجم التقدم الذي صارت إليه ثاني أفقر دولة في أوروبا خلال ستينيات القرن الماضي، في حين ختمت المغرب الترتيب في كل السنوات، مسجلة أدنى القيم.

في الوقت الذي إرتكز التحليل في المرحلة الأولى على معاينة تطور دليل IDH كمحصلة إحصائية أحادية للتنمية البشرية، وضعت المرحلة الثانية الجهر على 17 متغيراً تبعاً لتقنية الـ ACP، أين إحتلت الجزائر المركز الـ 17 (من 19) ما يبرز المسافة الكبيرة التي يفصلها عن دول المقدمة و 34 سنة الماضية لم تكن ثمرة بالقدر المناسب، متقدمة فقط على المغرب و مصر، دول لا تملك المؤهلات الطاقوية التي تحوزها الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، مقارنات، دول، IDH، التباينات، جيواقتصادية.

Abstract

This work is part of the geo-economic studies that deals with the issue of development inequalities between countries of the world, while reviewing the case of Algeria. The study was carried out according to two points of view: the first way the HDI as an elementary statistical determinant able to synthesize the axes of the development and evaluator of the conjuncture.

The second submits a set of variables to a Data Analysis Method (PCA), a tool for approaching the dimensions of development in a comprehensive and precise way.

At first glance, the study sample is made up of 19 countries with similar socio-economic indicators over the period 1980-1985; this group of countries includes Poland, Bulgaria, Greece, Spain, Ireland, Portugal, Tunisia, Morocco, Algeria, Egypt, South Africa, Malaysia, South Korea, Turkey, Jordan, Chile, Venezuela, Peru and Mexico.

The standard deviation of the HDI has been steadily declining since 1980, reflecting the efforts made over 34 years to accompany the United Nations development program, but also reflects the narrowing of the gaps between developed and least developed countries in the 'sample.

For the maximum HDI values, Ireland 1^{ed} the ranking three times (1980, 2000 and 2014), demonstrating the country's progress in development, at a time when Morocco is closing the ranking.

While the first phase is based on the evolutionary review of the HDI, a one-dimensional aggregate, the second phase focuses on 17 development variables according to the Principal Component Analysis (ACP). Algeria takes the 17th Ranked among the 19 countries, finally the last 34 years were not fruitful in terms of human development, just ahead of Morocco and Egypt, two countries with less energy potential than Algeria.

Keywords: human development, HDI, disparity, international, geo-economic, comparison

مقدمة

قيس التقدم في الماضي البعيد بحجم الأراضي والأقاليم المنضوية تحت سلطة الإمبراطورية أو الحضارة آنذاك، ما عكس قدراتها على حماية كيانها ومنظومتها الداخلية، وتعد الحضارة الرومانية مثالا بارزا لهذه الوضعية، حينها كانت التنمية بالمفهوم المعاصر منحصرة في الجانب العسكري والتقدم الاجتماعي مرهون بالتوسع الجغرافي فقط.

لكن، تلك النظرة البدائية لمفهوم التنمية تغيرت في القرن 19، حتى انقلبت رأسا على عقب و صارت تجارب الدول ذات المساحات الجغرافية المحدودة مثالا يقتدى به، على غرار سويسرا، هولندا و اليابان، حينها صار الإنسان محور التنمية لا الأرض ولا العسكر، لهذا كان من الضروري تنميته و إيصاله إلى أعلى المنازل لأنه بكل بساطة "مركز كل قيمة مضافة من هذا العالم"، و بفضل هذه الرؤية ظهر الغرب كقوة عالمية مهيمنة، كان لها نصيب في رسم خريطة التنمية في العالم بواسطة يد الإستعمار المساهمة لا محال في خلق العالم الثالث، ذلك السبيل الوحيد لتحضير جو ملائم للتربع على صدارة العالم لأطول مدة ممكنة.

غير أن تصورات الغرب الإستعماري لم تدم طويلا، حيث شهد العالم الحديث جغرافية تنموية جديدة أو ترتيب جديد لإقتصادات الدول أو بزوغ قوى عالمية جديدة، مجموعة من التعابير الهادفة إلى صياغة دقيقة لسلسلة التغيرات العالمية الحاصلة، أو بوجه محدد صياغة للنقطة التي حولت العالم من رقعة جغرافية أحادية القطبية تبنتها دول الثالث (أوروبا، أمريكا الشمالية و آسيا الشرقية) إلى عالم متعدد الأقطاب برزت من حوله قوى إقتصادية و سياسية موازية وصفت منذ وقت قصير بالدول المتخلفة و إنتزعت حديثا صورة الدول الناشئة، نذكر منها دول التين الآسيوي (هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية، سنغفورة)، دول النمر (ماليزيا، تايلاندا، إندونيسيا و الفلبين) مروراً بالمحور الأساسي و هي دول BRIC (الصين، روسيا، البرازيل و الهند).

و كتحقيق عام و شامل، تراوحت تجارب الدول في مجال التنمية بين النجاحات و الإخفاقات النسبية ما خلق تباينات على الصعيد الدولي، وفقا لهذا التوجه، يصبو العمل الحالي إلى فحص فروقات التنمية بين الجزائر و التجارب الدولية الأخرى فما هو موقع الجزائر على صعيد التنمية و محاربة الفقر من بين التجارب الدولية؟ و ماهي التجارب الدولية الأكثر فعالية؟ و كيف يمكن الأخذ بما لتحقيق الأفضل لمستقبل بلدنا؟

إن نجاح تجربة تنموية في دولة ما لا يسمح بإتخاذها كقاعدة عامة صالحة التعميم في باقي الدول، فالأمر ليس بمثل هذه الحتمية و السهولة، لعل محاولة تطبيق التجربة الألمانية على إندونيسيا قبل الحرب العالمية الثانية خير مثال على

ذلك، إذ أن تمرير أفكار "شاخت" الاقتصادية على النموذج الأندونيسي المختلف تماما عن نظيره الألماني أدى إلى فشل في جميع الجوانب، و الأسباب من وراء ذلك تبقى منحصرة في التركيبة الاجتماعية، الثقافية و البيئة البشرية المختلفة في المجتمعين الألماني و الإندونيسي.

وبالرغم من المؤهلات و الثروات التي تحوزها إندونيسيا مقارنة بأوروبا إلا أن ذلك لم يشفع لها عند إستيراد نموذج إقتصادي و محاولة تطبيقه حرفيا. لابد من معالجة موضوع التنمية في الجزائر بالإشارة إلى هذا الإستنتاج التاريخي البارز و الإنطلاق من صلب ملاحظة تجارب دولية عديدة قد تكون في بعضها ناجحة دون إقتراح إستيراد آلياتها. إلى غاية الوصول إلى إستنتاجات تقييمية للوضع القائم، بصيغة أخرى يرمي البحث إلى إيجاد منهجية علمية إحصائية مركزة على دراسة المسارات التنموية الدولية و الخروج بخلاصات يمكن إستثمارها لتحسين الأوضاع الحالية و تفادي الوقوع في فخ إستنساخ تجربة عالمية رائدة كما كان الحال مع إندونيسيا.

يأتي هذا البحث في ظل مناداة الأمم المتحدة الباحثين إلى تطوير الأساليب الإحصائية في مجال التنمية البشرية و المرور إلى المقارنات الإحصائية القادرة على تمحيص التجارب الدولية، ولا شك أن تأزم المسألة السوسيو الاقتصادية و الفقر في دول العالم و التي لا تزيد مع الأيام إلا تعقيدا، هي التي حولت وجهة نظر الرأي العام من حماسة للثورة الصناعية الأوربية إلى حماسة لحقوق الإنسان و العدالة الاجتماعية، الأمر الذي جعل الباحثين من الجغرافيين الإقتصاديين يتساءلون عن دورهم في هذه المعمة و ما عساهم أن يقدموه، على هذا الأساس يندرج العمل الحالي ضمن مواضيع الجغرافية الاقتصادية التي تهتم بمسألة إحتدام تباين التنمية بين دول العالم و الأخذ بحالة الجزائر ضمن هذه المعادلة.

أولا: الطريقة المنتهجة وبنية المعطيات الأساسية

من جانبه، يعتبر التاريخ المدعوم بالمقارنة الإحصائية التحليلية وحده من يسمح بالحكم على تجارب الدول سوعا بالنجاح أو بالفشل، إذ يعيش سكان بعض الدول حاليا فترة رخاء إقتصادي و إجتماعي لا مثيل له، هذا التقدم ناتج عن إنتهاج سياسة تنمية صحيحة خلال الثلاثين سنة الماضية بالرغم من أن بدايتها كانت متأزمة وصعبة. في نفس الوقت تبقى دول كثيرة رهينة وضعها الصعب و تجاربها الفاشلة الممتدة إلى أمد بعيد، إشكالية هذا المقال تضع تحت مجهر " التنمية البشرية و الاقتصادية لكوكبة من الدول" التي قد تبتعد عن بعضها البعض تاريخيا، جغرافيا و حتى ثقافيا إلا أنها تشترك من حيث انتماءها إلى نفس الفضاء الحضاري في بداية ثمانينات القرن الماضي و من ثم إمكانية تحديد موقع الجزائر التنموي بعد 34 سنة و الوقوف على بعض المحاور الإجتماعية الأساسية التي كانت نقطة إنطلاق في ولوج إقتصادات عالمية ناشئة.

إن عملية تحصيل وحدات العينة لم يكن إعتباطيا بل راعى مجموعة من القواعد المنهجية و العلمية و ذلك برصد مجموعة دول متقاربة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية خلال سنوات 1980-1985, هذا التاريخ الذي يعتبر مرجعية لإنتقاء وحدات العينة, تسمح هذه الكيفية بإعطاء معنى حقيقي للمقارنة و أن لا تكون محسومة منذ بدايتها, حيث إن إقحام الولايات المتحدة الأمريكية مثلا و هي تمثل أول إقتصاد عالمي أو دول أوربا الغربية يخلق فجوة عميقة بين أطراف المقارنة و يلغي الهدف الأساسي من وراءها. تحديدا تم إختيار هذه الدول بالنظر إلى نقطتين مهمتين:

1- توفر المعطيات الاجتماعية, الإقتصادية و متغيرات التنمية البشرية خلال عدة فترات من الزمن

2- تقارب المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول مع تلك الخاصة بالجزائر في 1980.

الجدول رقم 01: تقسيم دول العينة وفقا لإنتمائها الجغرافي

الدول	القارة
بولونيا, بلغاريا و اليونان, إسبانيا و إيرلندا, البرتغال	أوروبا
تونس, المغرب, الجزائر و مصر, جنوب إفريقيا	إفريقيا
ماليزيا, كوريا الجنوبية, تركيا, الأردن	آسيا
الشيلى, فنزويلا و البيرو, المكسيك,	أمريكا اللاتينية

المصدر: من إعداد الباحث وفقا للأهداف المسطرة.

سعت الدراسة إلى الأخذ بمعطيات متجانسة عند تجميع بيانات صادرة فقط عن هيئات دولية و عالمية معروفة كالبنك العالمي, صندوق النقد الدولي, برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD), اليونيسف, اليونيسكو, الفاو و بعض المنظمات غير الحكومية المختصة بحقوق الإنسان, فبالرغم من سهولة الوصول إلى قواعد هذه المنظمات إلا أن تجميع معطيات شاملة لسنوات عديدة يعد أمرا مستحيلا بالنظر إلى أن التعدادات و المسوح ليست سنوية و أغلب متغيرات التنمية البشرية حديثة العهد (متغير " استعمال الإنترنت" مثلا)⁽¹⁾

أيضا، تعتمد الدراسات المتعلقة بتقييم فترات زمنية غالبا إلى طرق الانحدار والأساليب الإحصائية المعمقة لقراءة السلاسل الزمنية إلا أن هذا النوع من القراءات الرياضية يفتقد إلى تأطير نظري و تغيب عنه لغة التفسير في حين الطريقة التي تسير وفقها الدراسة الحالية مركزة أساسا على المعالجة التحليلية، الوصفية والمقارنات الدولية لمسارات التنمية البشرية كما يقال "كل الأمور تصبح إما جيدة أو سيئة عند عقد المقارنات" (2)

إعتمدت الدراسة على مقارنات تبعا لوجهي نظر، الأولى ترى في IDH محددًا إحصائيا بسيطا قادرا على تلخيص معظم محاور التنمية و تقييم الوضع و الثانية ترى في تجميع عدد من متغيرات التنمية و إخضاعها إلى طريقة من طرق تحليل المعطيات، كتحليل المركبات الأساسية (ACP)، وسيلة للأخذ بجميع أبعاد التنمية و محاورة الموضوع برؤية أشمل و أدق.

ثانيا: النتائج الأساسية

في إطار نفس التغيرات التي طرأت على العالم منذ بداية القرن الماضي، عرف الجانب الإحصائي والطرق المنتهجة لتقييم تجارب الدول تحولا كبيرا، حيث دار الجدل في بداية القرن 20 حول أساليب قياس التقدم الاجتماعي و الحضارة (3) و جاءت أولى الإجابات مصاغة في الناتج الداخلي الخام (PIB)، الذي تستند إليه كل من أبحاث النازا، الأمم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى غاية وقتنا الحالي، لكن و بالرغم من الصدى الكبير الذي حضي به خلال ستينات القرن الماضي لقي إنتقادات كثيرة من بينها تركيزه على الجانب الاقتصادي دون الاجتماعي.

الأمر الذي شجع العديد من الاقتصاديين على غرار الباكستاني محبوب الحق إلى صياغة مقياس موجز و بسيط بمقدوره تغطية هذا الفراغ و معالجة النقاط التي أغفلها مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB) حيث حاز مؤشر التنمية البشرية (IDH) على نجاح فاق كل التوقعات منذ أول صياغة له في تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية سنة 1990. يعبر الـ IDH عن المكونات الأساسية للتنمية البشرية و هي العمر المتوقع، إكتساب التعليم و المعرفة و نصيب الفرد من الدخل القومي و يعبر عن المقياس حسابيا بسلم يتراوح بين الصفر و الواحد.

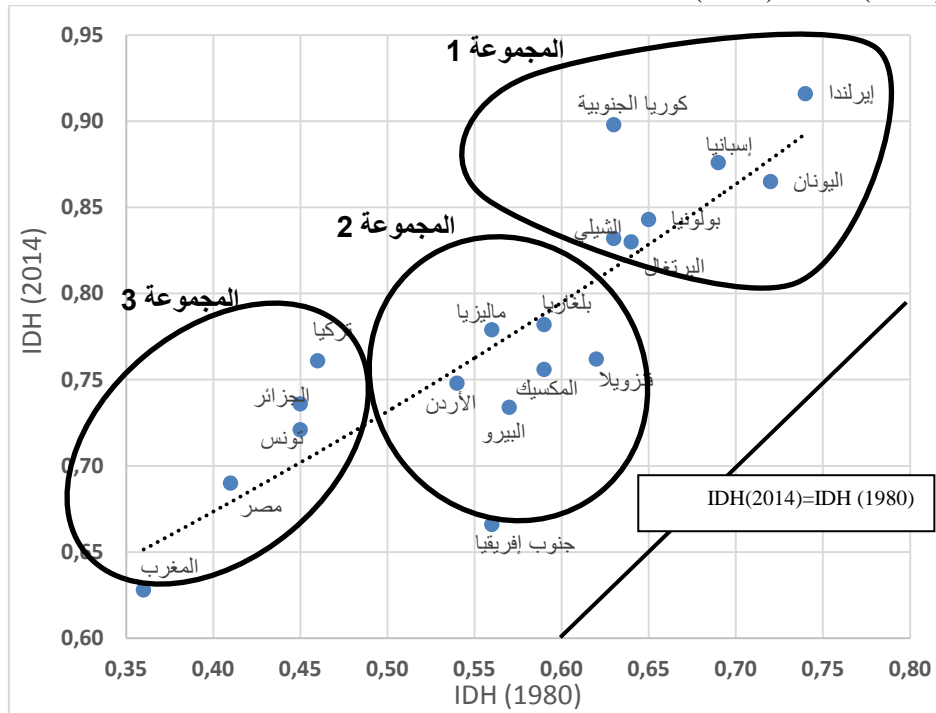
1-2 تقييم تجارب التنمية في الدول 19 من وجهة نظر الـ IDH :

إحتلت الجزائر في سنة 2014 الرتبة 84 من بين 189 دولة ضمن تصنيف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) و قد وضعت الجزائر في مجموعة الدول المتوسطة التنمية البشرية التي تقل قيمة IDH فيها عن 0.80 أما على صعيد الوطن العربي فقد حلت ثامنا خلف لبنان، الأردن، السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين⁽⁴⁾

من الواضح أنه من الصعب الحكم على واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال إحصائيات سنة واحدة فقط، لذلك تعتمد المقارنة الدولية المقترحة أساسا على رؤية ديناميكية للإحصائيات و تأمل بلغة الأرقام للتطورات الناشئة خلال الفترات 1980-2014

الشكل رقم 01: تمثيل دول العينة إستنادا إلى قيم IDH لفترتي 1980 و 2014

$IDH(2014)=IDH(1980)$



المصدر: معطيات البنك العالمي، إعداد الباحث.

يحدد الخط 45° تعادل مؤشر التنمية البشرية لسنة 1980 و 2014 و بالتالي فإن كل الدول الموجودة فوق هذا الخط عرفت تحسنا في قيمته، و هو حال كل دول العينة و معظم دول العالم حاليا وفقا لملاحظات التقرير السنوي

للأمم المتحدة. الرسم البياني يضع الجزائر في المجموعة الأولى ذات التنمية البشرية المنخفضة رفقة دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، مصر) بالإضافة إلى تركيا، هذه الدول ذات الغالبية المسلمة متقاربة التنمية البشرية و بالخصوص الجزائر، تونس و تركيا مع تواجد مصر و المغرب بعديين نوعا ما عن الثلاثي المذكور. تقل قيم مؤشر التنمية البشرية لسنتي 1980 و 2014 في هذه الدول عن متوسط التنمية في الدول الـ 19 إجمالا.

أعطى تقرير الأمم المتحدة لسنة 1990 ملاحظات فيما يخص وضعية الجزائر على صعيد التنمية البشرية، فقد تم تصنيفها ضمن البلدان⁽⁵⁾ العاجزة عن تحويل إيراداتها الوطنية ومواردها الاقتصادية إلى عجلة التنمية البشرية، عكس بلدان أخرى تمكنت من التقدم في الإنجاز الصحيح: تايلندا، سريلانكا، جامايكا، كوستاريكا و تانزانيا⁽⁶⁾ رغم حجم الإمكانيات المحدودة لهذه الدول.

كما أن الدخل الفردي المرتفع نسبيا في الجزائر لم ينعكس إيجابا على مسار التنمية البشرية، الأمر الذي يضع علامة إستفهام أمام فعالية النمو الإقتصادي و توزيعه لفائدة السكان، فدولة كسريلانكا ذات الدخل الفردي الذي لا يتعدى 400 دولار للفرد تمكنت من الوصول إلى أمل حياة مقدر ب 71 سنة و نسبة إلمام بالقراءة لدى البالغين مقدرة ب 87% في حين جاءت قيمة IDH في هذه الدولة بـ 0.789 متقدمة على الجزائر. من جانب آخر، يمكن تجميع أهم المحصلات الإحصائية ضمن الجدول الموالي، الذي يضع الجزائر في قلب العينة محاولا بذلك رصد أهم النتائج الجزئية.

الجدول رقم 02: تلخيص أهم القيم الإحصائية الوصفية لدول العينة.

السنوات	الإختراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	فروقات الجزائر مع القيمة القصوى	فروقات الجزائر مع القيمة الدنيا
1980	0,1052	0.36 (المغرب)	ايرلندا (0.74)	الجزائر - المغرب	
1990	0,1032	0.52 (المغرب)	إسبانيا (0.89)	الجزائر - المغرب	0.09
2000	0,0997	0.58 (المغرب)	ايرلندا (0.94)	الجزائر - المغرب	0.13
2014	0,0789	0.63 (المغرب)	ايرلندا (0.92)	الجزائر - المغرب	0.12

المصدر: معطيات البنك العالمي، إعداد الباحث.

عرف الإنحراف المعياري لمؤشرات التنمية البشرية لدول الـ 19 تراجعاً مستمراً منذ 1980 ما يعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول المتأخرة في هذا المجال خلال 34 سنة الماضية لمواكبة البرنامج التنموي للأمم المتحدة، هذه الأرقام تعكس تقلص الفارق بين الدول ذات مستويات تنمية بشرية عالية و أخرى منخفضة في إطار دول العينة. أما القيم القصوى فقد تصدرت أيرلندا الدول الـ 19 في ثلاث مناسبات (1980, 2000 و 2014) ما يعكس حجم التقدم الذي صارت إليه ثاني أفقر دولة في أوروبا خلال ستينات القرن الماضي، في حين ختمت المغرب الترتيب في كل السنوات، مسجلة أدنى القيم.

تراوحت الفروقات بين الجزائر و مقدمة الترتيب ضمن مجال 0.18 و 0.29 و قد قلصت الجزائر فجوة التنمية مع التجربة الأيرلندية الرائدة خلال الفترة 1980-2014 في ظل غياب سلاسل زمنية لـ IDH لفترة ما قبل 1980، المرحلة التي عرفت ركوداً تنموياً للجزائر مقارنة بباقي دول التصنيف الأول (دول المجموعة الأولى الموضحة في الشكل: أيرلندا، اليونان، إسبانيا، بولونيا، البرتغال، كوريا الجنوبية و الشيلي)

أما مقارنة تطور التنمية البشرية خلال الأربع عشرينات الماضية بين الجزائر و المغرب (آخر دولة في الترتيب) فقد سمحت بتسجيل هامش مستقر نسبياً عند حدود 0.11 في المتوسط، رغم ذلك فقد حلت الجزائر في المركز 15 من بين 19 دولة كترتيب متوسط لكل سنوات الدراسة متجاوزة أربع دول فقط و هي دول شمال إفريقيا و دولة جنوب إفريقيا.

في الوقت الذي إرتكز التحليل في هذه المرحلة الأولى على معاينة تطور دليل IDH كمحصلة إحصائية أحادية تصف وضع التنمية البشرية، تضع المرحلة الثانية المجهز على مركبة الدخل وهي أبرز مكون للدليل الإحصائي.

2-2 التنمية من منظور الدخل الفردي:

إن تحليل وضع التنمية البشرية من منظور IDH فقط لا يعكس الحقيقية و يخفي الكثير من الفروقات سواء جغرافية داخل الدولة أو فروقات بين مكوناته الأساسية، هذه النقطة بالتحديد تعد من أهم الإنتقادات الموجهة للمقياس، لذا تسمح الرؤيا التالية بتفقد عنصر من العناصر التكوينية الثلاث، و محاولة تحديد مدى نجاعة الاقتصاد (الممثل في عنصر الدخل) في تحريك العجلة الإجتماعية لدول العينة عامة و الجزائر خاصة.

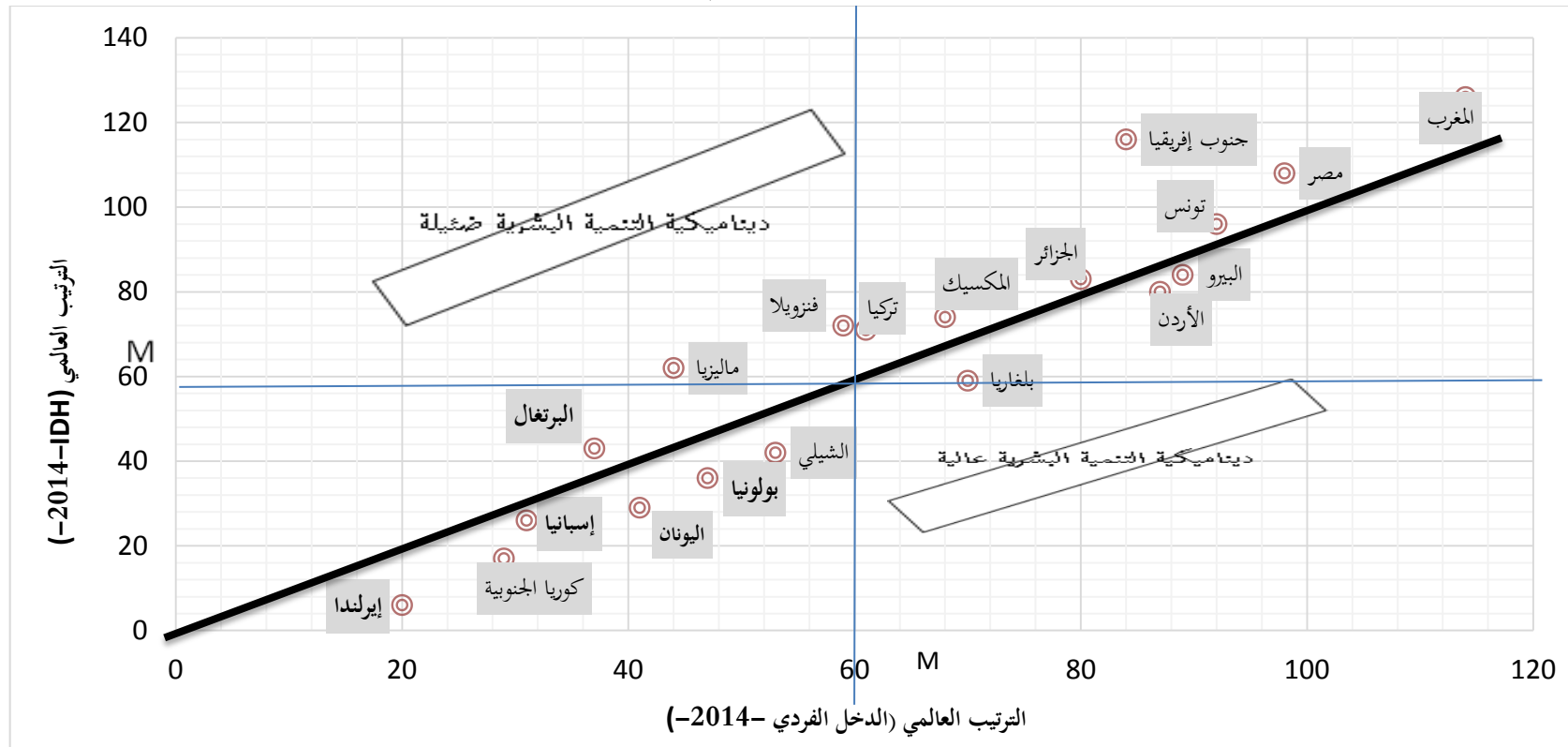
رصد تقرير PNUD لسنة 1990 التجارب الدولية التي لم تتمكن من إستغلال الوضعية الاقتصادية المربحة و الدخل المسجل من أجل تحسين الأوضاع الصحية و التعليمية للبلاد و مقارنتها مع إنجازات دول أخرى و كان نصيب دول الخليج و البرازيل من الإنتقادات كبيراً، حيث قدر الدخل الفردي في السعودية آنذاك بـ 6200 دولار في حين أمل الحياة عند الولادة لم يتجاوز 64 سنة و نسبة تعليم البالغين 55% في حين دولة مثل

سريلانكا محدودة الدخل الفردي (400 دولار) إستطاعت رفع تحدي أمل الحياة عند الولادة إلى حدود 71 سنة و نسبة تعليم البالغين إلى 87%.

أما فيما يخص الجزائر, فقد تم تصنيفها وفق نفس التقرير ضمن كوكبة هذه الدول التي خضعت إلى نظام إقتصادي غير قادر على تحويل الدخل إلى تقدم إجتماعي و ذلك إلى جانب الكاميرون, موريتانيا, الإمارات, عمان الغابون, العربية السعودية, البرازيل و السنغال, كل الدول المذكورة كانت سواء رعية كدول الخليج, الجزائر و البرازيل (البرازيل قبل الإنتفاضة الاقتصادية في بداية الألفية الجديدة) أو إفريقية تعاني من أزمات داخلية خانقة و حروب أهلية مدمرة.

رغم الطابع الريعي الذي مازال يحكم الشهد الاقتصادي الجزائري بعد 25 سنة من هذا التقرير, إلا أن وقع عائدات النفط على التعليم و الصحة في البلاد أصبح شيئاً ملموساً بالنظر إلى ارتفاع نسبة تعليم البالغين إلى حدود 73% و قـ آخـ ر الإحصـ ائيات (2013)

الشكل رقم 02: تمثيل بياني تبعا للترتيب العالمي للدخل الفردي و IDH



الشكل رقم 02: تمثيل بياني تبعا للترتيب العالمي للدخل الفردي و IDH

M': متوسط ترتيب الدخل الفردي لدول العينة (المركز 63)

M: متوسط ترتيب IDH لدول العينة (المركز 64)

تصنيف الدول حسب IDH يختلف عن تصنيفها حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فمن الممكن إحراز مستويات عالية في التنمية البشرية من مداخيل عالية، و في الوقت نفسه المداخيل العالية لا تضمن مستويات عالية من التنمية البشرية، إذن العلاقة بين الطرفين ليست حتمية، هذه الصورة تبرزها بشكل واضح وضعية جنوب إفريقيا، أقوى إقتصاد إفريقي على الإطلاق بل يقول البعض أنها دولة أوربية في إفريقيا نظرا لحجم التطور الذي شهدته في العقود القليلة الماضية، هذا التقدم الباهر على الصعيد الإقتصادي لم يصاحبه تنمية بشرية مماثلة، و فروقات الترتيب العالمي (بطرح الترتيب العالمي للدخل الفردي من مقابله من IDH) تظهر الشرح الكبير بين الإقتصاد و حالة المجتمع الصحية و التعليمية.

بنظرة إجمالية لكل وحدات العينة، الدول الواقعة أعلى خط 45° كان ترتيب مؤشر تنميتها البشرية متراجع مقارنة بترتيب دخلها الفردي على المستوى العالمي و هي دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر، ماليزيا، البرتغال، جنوب إفريقيا، تركيا، المكسيك و فنزويلا، عموما هذه الدول كان أداء إقتصادها (سواء ربعي أو لا) أحسن من أداء التنمية البشرية فيها. أما الدول المحصورة أسفل خط 45° إلى محور الفواصل فقد كان ترتيب IDH فيها متقدم عن دخلها الفردي، بتعبير آخر عرفت ديناميكية بشرية عالية مقارنة بدخلها الفردي. بإستثناء البرتغال فإن كل الدول الأوربية حلت ضمن هذه الكوكبة ضف إلى ذلك الشيلي، الأردن، البيرو وكوريا الجنوبية.

أيضا الدول الواقعة في النصف الأسفل إلى اليسار من تقاطع خطي M' و M هي دول حققت ترتيب تنمية بشرية و ترتيب دخل فردي مرتفعين عن متوسط الترتيب العالمية لدول العينة، تضم هذه المجموعة الشيلي، إسبانيا، كوريا الجنوبية، بولونيا، أيرلندا، اليونان، ماليزيا و البرتغال. أما دول شمال إفريقيا، المكسيك، الأردن، البيرو، جنوب إفريقيا فقد حققت العكس من ذلك تماما و تركزت في الجزء الأعلى إلى اليمين من تقاطع خطي متوسطي الترتيب للمجالين المذكورين.

في حين جاءت نتائج بلغاريا متفاوتة، حيث عرفت ترتيب دخل فردي أحسن من متوسط ترتيب دول العينة و ترتيب IDH أقل مما هو عليه المتوسط، ما يضعها في النصف الأسفل إلى اليمين من الرسم البياني، أما تركيا و فنزويلا فقد عرفت العكس تماما من ذلك بتواجدهما في الجزء الأعلى إلى اليسار.

2-3 تطبيق تقنية تحليل المركبات الأساسية (ACP): بديل عن المؤشرات الإحصائية

عرف ال IDH إنتقادات عديدة لعدم أخذه بعين الإعتبار لتباينات التنمية بين فئات المجتمع و إعطائه قياس عام يخفي في الكثير من الأحيان فروقات جهوية و غيرها، على سبيل المثال، يرسم هذا الدليل صورة مثالية عن وضع التنمية في البلاد بمقدار 0.736، لكن دون الإفصاح عن تباينات التنمية بين

الولايات/المناطق الحضرية و الريفية/ الذكور و الإناث و بالرغم من كل هذه النقاط السلبية في طريقة حسابه يبقى هذا الدليل الإحصائي أبرز أداة لتقييم التنمية البشرية ضمن تقارير موجهة لعامة الأفراد سواء مختصين أو غير مختصين.

من جهة أخرى، جاءت العديد من المحاولات لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي كمصطلح حديث ساير تطور الحاجيات البشرية في القرن 21 و بديل عن IDH متجاوزا تلك النظرة الضيقة المتمثلة في حصر التنمية البشرية في الصحة، الدخل و التعليم كما رسمها الـ IDH

من بين الإعتبارات الأخرى التي تزيد من محدودية الـ IDH، هي عدم تطابق مداليل المركبات الإحصائية للمؤشر مع أبعاد التنمية حيث أن العمر المتوقع عند الولادة، لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية، و النفسية للأفراد، أما معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين، فإنه لا يعكس مستوى التعليم، و مدى مساهمته في إكساب الأفراد المعرفة، و تنمية قدراتهم، أما فيما يخص نصيب الفرد من الإنتاج الإجمالي فهو دليل مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان عدم العدالة في توزيع الدخل.

يغفل هذا المؤشر أيضا جوانب أخرى، تعتبر ذات أهمية كالحرية، الشعور بالأمن، و انعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق، و كذلك مدى الاهتمام بالبيئة، نحاول من خلال القسم الموالي إدراج هذه المتغيرات في المعادلة التنموية و تحليلها إحصائيا عبر تطبيق تقنية ACP.

إن إختيار تركيبة المتغيرات المنتقاة جاء في ظل هذا الجدل القائم حول تعريف التنمية البشرية، حيث ذكر موريس (1979) "أنه لا يوجد أي مقياس إحصائي قادر على الأخذ بتعقيد و حساسية الأبعاد المختلفة للتنمية " لذلك تم الإستعانة خلال فحص الأبعاد المتعددة للتنمية بمجموعة كبيرة مكونة من 17 متغيرا من مجالات إنسانية و حتى البيئية مختلفة، يبرز الجدول الموالي محصلة المتغيرات الداخلة في صلب الدراسة.

الجدول رقم 03: بطاقة تعريفية لمتغيرات الدراسة

المحور	سنة الملاحظة	المتغير	
الإقتصاد	2014	مؤشر التنمية البشرية IDH	X1
	2015	الدخل القومي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية)	X2
تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	2012-2013	عدد المشتركين في الهواتف المحمولة لكل 1000 نسمة	X3
	2011-2015	إستخدام الإنترنت لـ 100 فرد	X4
	2011-2015	مشتركي الإنترنت عالي التدفق لـ 100 فرد	X5
البيئة	2011-2015	انبعاثات CO ₂ (طن متري للفرد)	X6
الحاجات الخاصة للفرد	2011-2015	استهلاك الكهرباء للفرد (كيلو وات /فرد)	X7
	2009-2011	عدد المركبات الخاصة لكل 1000 نسمة	X8
الصحة	2013	الإنفاق الموجه للصحة (دولار/فرد)	X9
	2009-2014	عدد الأطباء لـ 1000 نسمة	X10
حقوق الإنسان	2013	المؤشر السنوي لحرية الصحافة	X11
	2015	تمثيل النساء في البرلمان الوطني (%)	X12
	2014	مؤشر تحقيق حقوق الطفل	X13
التعليم	2009-2013	نسبة المتعلمين بين البالغين (%)	X14
الديموغرافيا	2015	نسبة الإعالة	X15
	2015	إجمالي معدل الخصوبة	X16
	2015	معدل النمو السكاني	X17

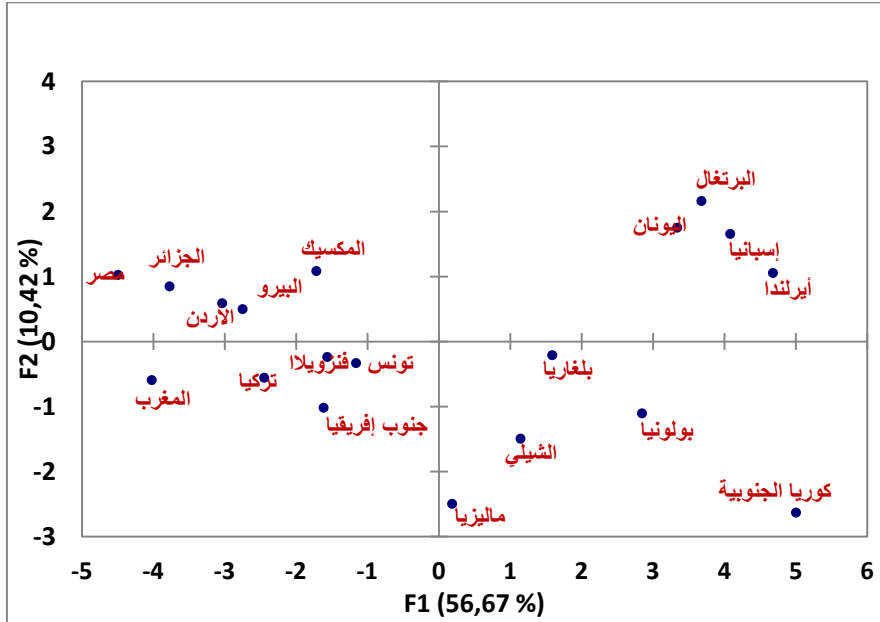
المصدر: البنك العالمي، الأمم المتحدة، إعداد الباحث.

تطبيق التقنية أفرز تصنيفات معينة، نستعرض الشكلين رقم 03 و 04 لتميز متغيرات التنمية و

تصنيف دول العينة

إن مواجهة الشكلين الموليين يكشف عن تضارب بين قطبين رئيسيين وهما الدول المتطورة المتواجدة على اليمين وأخرى مازلت في طريق النمو متواجدة على اليسار، أغلب متغيرات التنمية تموضعت في نفس مكان الدول المتطورة ما يبرز إتجاه التنمية (من اليسار إلى اليمين) في حين راحت المتغيرات الديموغرافية (متغير النمو السكاني، إجمالي معدل الخصوبة و نسبة الإعالة) في جهة الدول الأقل تقدما ما يعكس القدرات البشرية و مرحلة الإنتقال الديموغرافي التي تعيشها في شكل مغاير لدول الطرف الآخر.

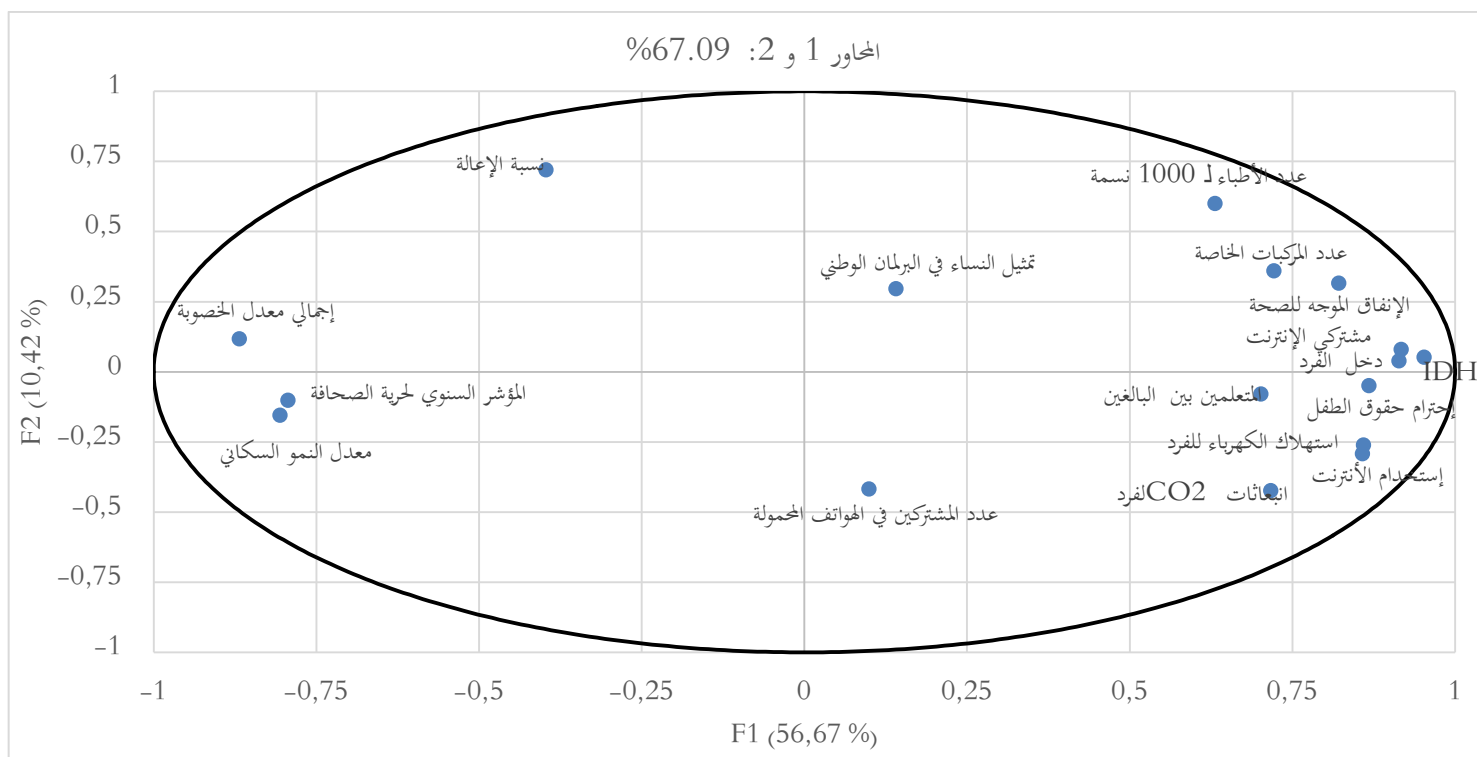
الشكل رقم 03: التمثيل البياني لدول العينة



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج ACP

يضم المحور الأول وهو محور الفواصل 56.67% من المعلومات الكلية المتواجدة في القاعدة البياناتية، يمكن على ضوء ذلك تلقيه بمحور التنمية، وإسقاط الدول على منته يعطي قراءة عن تصنيف الـ 19 دولة المتواجدة في العينة وفقا لصورة أشمل و أدق من تصنيفها إنطلاقا من مؤشر واحد.

الشكل رقم 04: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



الجدول رقم 04: ترتيب دول العينة وفقا لنتائج إسقاطها على محور التنمية (محور رقم 01)

ترتيب دول العينة	الترتيب إنطلاقا من ACP	ترتيب ال IDH
كوريا الجنوبية	1	2
أيرلندا	2	1
إسبانيا	3	3
البرتغال	4	7
اليونان	5	4
بولونيا	6	5
بلغاريا	7	8
الشيلي	8	6
ماليزيا	9	9

دول العينة	الترتيب إنطلاقا من ACP	ترتيب ال IDH
تونس	10	16
جنوب إفريقيا	11	18
فنزويلا	12	10
المكسيك	13	12
تركيا	14	11
البيرو	15	15
الأردن	16	13
الجزائر	17	14
المغرب	18	19
مصر	19	17

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى نتائج ACP و معطيات برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية.

إن مقارنة ترتيب الدول وفقا لطريقة ال ACP المقترحة و قيم ال IDH أعطى إختلافا في النتائج, لعل إقحام العديد من المتغيرات التنموية ضمن المنهجية الموضوعية أعطى تصنيفا أكثر إنسجاما و منطقية من إتخاذ قيمة مؤشر واحد تحوم حول مصداقيته العديد من الشكوك.

رغم أن ثلاثي المقدمة المتمثل في كوريا الجنوبية, إسبانيا و أيرلندا بقي في الريادة مع تبادل في المراكز بين الأول و الثاني, تم لمس تغيير كبير في باقي المواقع, أبرزها تراجع الجزائر إلى المركز 17 تبعا لنتائج ال ACP متخلية على الترتيب 14 المسجل إنطلاقا من ال IDH .

فيما أشارت مقارنات الترتيب إلى تقدم جنوب إفريقيا محققة (+7) إذ أن إستفحال الملائيا و فيروس السيدا قلص من قيمة ال IDH في هذه الدولة, غير أن التقدم المسجل في قطاعات تكنولوجيا الإعلام و الإتصال, حقوق الإنسان و باقي الميادين بإستثناء الصحة, عمل على منح الدولة قيمتها الحقيقية ضمن الترتيب. و لولا الجانب الصحي المتردي لدخلت ضمن الدول الخمس الأكثر تنمية من بين ال 19.

ثالثا: المناقشة

منذ 1960, تمكنت 11 دولة من دخول قائمة الدول المتقدمة و في حقيقة الأمر هي فقط 08 دول إذا إستثنينا 3 دول « مجهرية ⁽⁷⁾ » غينيا الإستوائية, بورتو ريكو و جزر موريس, هذا الثلاثي لا يجوز على نظام إحصائي موثوق فيه, أما فيما يخص العشر المتبقية فهي النمور الآسيوية الأربع: تايوان, سنغافورة, هونغ كونغ وكوريا الجنوبية. و دول ال PIGS ⁽⁸⁾ وهي البرتغال, إسبانيا, اليونان و إيرلندا بالإستناد إلى النتائج الوصفية المتحصل عليها و التحليل الأولية المقترحة يمكن مناقشة نتائج خماسي المقدمة على الشكل الموالي:

◀ إنجازات متوالية منذ 50 سنة: كوريا الجنوبية ظاهرة عالمية بإمتياز

كوريا الجنوبية عاشت الأمرين خلال خمسينات القرن الماضي من جراء الاحتلال الياباني و الحرب الكورية بشكل يشبه إلى حد بعيد وضعية الجزائر في نفس الفترة ناهيك عن البنية التحتية و أوضاع السكان المزرية الموروثة عبر الحقبة الماضية, و الدخل الفردي المنخفض في منتصف الستينات و الذي لم يجاوز حدود 260 دولار للفرد, في نفس مستوى الكاميرون و أقل من الجزائر لكن المسار الاقتصادي المنتهج كان مغايرا تماما عن حال الجزائر.

نستعرض أهم نقطتين لأداء هذه الدولة الآسيوية, أولا تضم كوريا الجنوبية 24 مفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربائية في 2015 بسعة إجمالية مقدرة بـ 21.7 جيجاوات و هي تقدر بـ 3.45 مرة متوسط الإستهلاك العالمي . يفوق إستهلاك الكهرباء للفرد في كوريا الجنوبية بـ 8 مرات معدله في الجزائر و هو يقل بـ 20% فقط عن قيمته في الولايات المتحدة الأمريكية و أكثر من ثلاث أضعاف متوسط الإستهلاك العالمي, هذا الحجم العالي من الإستهلاك مرتكز على صناعة كهربائية متعددة الأشكال, منها النووية حيث تضم 24 مفاعل نووي بالإضافة إلى تحويل طاقة الرياح و المياه.

الريادة في الصناعات الطاقوية جعلت منها دولة متقدمة تنافس حتى دول الغرب, حيث لعبت أيضا إستراتيجية إستيراد التكنولوجيا و تطويرها دورا في اللحاق بدول الصف الأول.

ثانيا الوقوف على الجانب الصحي للسكان, كمحور إجتماعي أساسي للمقارنة, حيث شهدت كوريا الجنوبية منذ 2008 نظام صحي في طريقه إلى التخصص الكلية, بعد أن تراوحت نسب دعم الدولة في الفترة 1980-2008 بين 15%-25%, جاءت الأزمة الاقتصادية لتلقي بضالها على هذا البلد الذي تعد نفقات الدولة على القطاع الصحي الأقل من بين دول OCDE, رغم أن نسب نمو النفقات في إرتفاع مستمر بسبب الشيخوخة التي تصيب المجتمع, بعكس الجزائر التي إنتهجت سياسة الطب المجاني و دعمه بنسبة 99% الذي خلّف منظومة صحية تنقصها النوعية.

رغم الصرامة الموجودة في قوانين المستشفيات في كوريا الجنوبية والتي تجبر المرضى على دفع تكاليف العلاج قبل الفحص الطبي أو العملية الجراحية إلا أن نظام الصحة عرف تحولا وإقحاما للتكنولوجيا المستوحاة من الصناعة حتى صارت مستشفيات كوريا مثلا للتقدم و الرقي عبر العالم, منافسة في ذلك فرنسا و ألمانيا.

◀ التنمية في أيرلندا: من ثاني أفقر دولة في أوروبا إلى ثاني أغنى دولة

رغم أن عدد سكان أيرلندا لا يتجاوز 4 ملايين نسمة إلا أن النجاح الذي حققته في مجال التنمية البشرية يعد معجزة بآتم معنى الكلمة. عرفت أيرلندا نظام إقتصادي ريعي خلال الفترة 1960-1970 مشابه للذي هي عليه الجزائر, مرتكز على السياحة و الدعم الأوربي و كانت بذلك ثاني أفقر دولة في أوروبا⁽⁹⁾ آنذاك, بمستويات هجرة إلى أستراليا و كندا عالية, هذه الحالة لم تدم طويلا حيث تحولت في غضون 20 سنة فقط إلى ثاني أغنى دولة في القارة, الأمر الذي إنعكس بالإيجاب على مسار التنمية البشرية, في هذا المحور وضعت إحصاءات الأمم المتحدة سنة 2015 أيرلندا كخامس دولة في ترتيب جودة الحياة و الرفاهية الاجتماعية في العالم, رغم أن مقارنتها في الثمانينات إنحصر على دول شرق أوروبا الناتجة عن إنقسام الإتحاد السوفييتي و حتى دول شمال إفريقيا.

◀ من 'إسبانيا فرانكو' إلى دولة الصناعة السياحية الرائدة في العالم

إسبانيا فرانكو ذات النظام الديكتاتوري 1940-1965 لم تسلم من موجات الهجرة الخارجية إلى دول أوروبا المجاورة (فرنسا, إنجلترا) حتى صار أكثر من نصف مليون إسباني في فرنسا سنة⁽¹⁰⁾ 1962 بحثا عن العيش الكريم و العمل المتاح, هذا النزوح إلى الشمال راجع إلى الفقر و عدم إقحام إسبانيا في مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية و الذي أسهم في بناء إقتصاديات بلدان أوروبا الغربية.

لكن هذا لم يكن عائقا أمام التنمية, حيث أصبحت إسبانيا أولى الدول السياحية في العالم, هذه الدولة التي يحج إليها الملايين عبر العالم و يفوق حجم إيراداتها من هذا القطاع 60 مليار دولار سنويا أي يضاهي المداخيل السنوية للجزائر من المحروقات, ليس فقط الصناعة السياحية لكن أيضا الزراعة الرائدة في حوض البحر الأبيض المتوسط (الزيتون و البرتقال..), هذه التوليفة السياحية-الزراعية تتوفر عليها الجزائر أيضا لكن دون فعالية, حيث تحوز على أراض شاسعة و مناخ مناسب لتعميم الزراعة و أقطاب سياحية ممكن إظهارها للعالم.

◀ البرتغال على خطى إسبانيا

أما البرتغال فقد عرفت نزوح قوي للسكان (23% من السكان) من شمال ووسط البلاد إلى فرنسا خلال الفترة 1960-1980 هروبا من الحكم الفاشي و تردي مستوى المعيشة,⁽¹¹⁾ حتى صارت اليد العاملة

البرتغالية الأقل ثمنا في أوروبا، لكن التجربة البرتغالية كانت من صناعة هذه اليد العاملة التي هاجرت في بداية الستينات و عادت إلى البلاد الأم لتستثمر و تكون رؤوس الأموال، بمقارنتها مع الجزائر التي عمزت على إستقطاب مهاجريها في أوروبا عبر سياسات جذب 'مهاجري العملة الصعبة' و جعلهم مصدر دخل إضافي للبلاد.

◀ اليونان: من مجموعة جزر متناثرة إلى إقتصاد ناشئ على الطريقة الأوربية

رغم تشتت إقليم اليونان المكون من مجموعة كبيرة من الجزر وما أنجر عن ذلك من إنفاق عمومي في مجال النقل البحري و الموانئ المكلف مقارنة بالنقل البري و صعوبة إنجاز المشاريع الصناعية الكبرى في حدود أرخبيل مكون من 9000 جزيرة، عرفت هذه الدولة التي تقل عن مساحة الجزائر بـ 18 مرة تحولا مكنها من الإنتقال من نسبة ناتج داخلي للفرد مقدر بـ 30% من قيمة نفس الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 إلى 60% في (12) 2014. رغم المشاكل المالية العديدة التي تعاني منها اليونان حاليا و إمكانية إبعادها عن الاتحاد الأوربي إلا أن الففرة المسجلة خلال 50 سنة الأخيرة كانت نوعية.

تاريخيا، لم تكن الأوضاع ملائمة لتطور اليونان، ابتداء من النزاع التركي إلى مسألة اللاجئين الذي وصل عددهم حدود 1.2 مليون (13) آتين من بلغاريا و تركيا في بلد يضم آنذاك 5 ملايين نسمة و إنتهاء بالحروب الأهلية و الاحتلال الألماني الذي أنهك الإقتصاد لكن سرعان ما تبدلت الأوضاع، بعد إنشاء في اليونان قاعدة للصناعات الصغيرة و الزراعة المحلية تركز على الفئات العمالية للآجئين، الذين تمكنوا من صب دماء جديدة في منظومة الإقتصاد.

◀ الظروف التاريخية قد تكون مهمة ولكنها ليست قدراً حتميا.

إن التأخر الذي عرفته الجزائر و باقي الدول المستعمرة غداة الإستقلال، وضعت هذه البلدان في خانة التخلف مقارنة بالدول الأوربية التي حطت أسس التقدم آنذاك، إلا أن هذه الملاحظة لا تعيق إقحام دول جنوب أوروبا التي لم تأخذ مسار التقدم الموجود في الشمال أو غرب القارة، ضف إلى ذلك حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول المستقلة حديثا بما في ذلك هامش التقدم و المؤهلات البشرية و الطبيعية المملوكة، الأمر الذي قلص الفروقات بين الأطراف إن لم نقل ساوى بينهما عند نقطة الإنطلاق.

عند فحص تاريخ الدول الخمس الأولى في ترتيب الـ 19، يظهر جليا تواجد 4 دول إستعمارية ضمنه، في إشارة إلى تأثير العامل التاريخي على النتائج، أما الدول الخمس المتأخرة في الترتيب فهي مستعمرات سابقة، ما يسمح بالتركيز على دور التاريخ في الفصل النهائي للمقارنة، يحدث ذلك في ظل تقارب مؤشرات الدول المنتقاة في بداية الفترة.

لكن من جانب آخر، تظهر النتائج تقدم دول كالشيلي و بولونيا، بلغاريا و ماليزيا ضمن العشر الدول الأولى مسجلين مؤشرات عالية رغم كون الدول المذكورة مستعمرات سابقة لإسبانيا، الإتحاد السوفياتي أو

بريطانيا، ما يكشف أن التاريخ لا يمكنه في أي حال من الأحوال أن يقف جدارا أمام التقدم و هو مجرد ذريعة تتخذها الدول المتخلفة للتخفي وراءها.

◀ صعوبة تحويل إحصاءات تجارب دول إلى إستنتاجات نهائية

إن تحويل حجم هائل من المعطيات الخاصة بـ 15 دولة إلى إستنتاجات يعد أمرا معقدا بالنظر إلى نقطتين أساسيتين: الأولى متعلقة بالجانب التاريخي و التفاوت الموجود بين الدول المستقلة حديثا و المستعمرة أما الثانية فهي تمس الجانب التقني المقترن باختلال أنظمة المعلومات الخاصة ببعض دول العينة و عائق مقارنة إحصاءات دول العالم الثالث التي لا تتوفر على نظام معلومات متطور كمصر و الجزائر بإحصاءات دول أوربية تحوز على آليات متقدمة في جمع المعطيات منذ بداية القرن 20 .

◀ التنمية البشرية في الجزائر متأخرة عالميا

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عرفت نقدا لاذعا من طرف تقارير الأمم المتحدة، الذي سلط الضوء على الفجوة بين مكونات المجتمع وأوساطه خصوصا بين المناطق الحضرية والريفية أو التباين بين الأغنياء والفقراء، زد إلى ذلك فإن الدخل الفردي المرتفع المسجل و الذي ساهم في الرفع من قيمة مؤشر التنمية البشرية بصفته عنصرا تركيبيا لا يرجع إلى التقدم الاقتصادي والصناعي للجزائر كما هو الحال في دول منظمة التنمية الاقتصادية و التعاون (OCDE) بل يعود إلى مداخل صادرات الغاز و النفط، بالتالي فإن الأزمة النفطية التي يعرفها العالم حاليا ستأثر على قيم IDH في السنوات المقبلة و ذلك ابتداء من 2016.

إن إحتلال الجزائر للمركز 17 من بين 19 دولة و من خلال 17 متغير للتنمية يبرز لا محال المسافة الكبيرة التي يفصلها عن دول المقدمة و 35 سنة الماضية لم تكن مثمرة بالقدر المناسب، متقدمة فقط على المغرب و مصر، دول لا تملك المؤهلات الطاقوية التي تحوزها الجزائر.

الخاتمة:

إن تطور مفهوم التنمية إلى تنمية بشرية مستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي السياسي والثقافي والبيئي. وتستند هذه العملية إلى منهج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد المشاركة . كما أنه يتضمن التخطيط الطويل المدى ليس للموارد الاقتصادية فحسب، بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي أيضا. و ثم ربط مفهوم الحكم الراشد مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة لأن الحكم الراشد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

رغم إختلاف الواضح الذي يميز الدول المعروضة إلا أن إقتصاديا و إجتماعيا عرفت بعض هذه الدول الإقلاع مؤخرا أي منذ أقل من عشرين سنة كما هو الحال لأيرلندا أو كوريا الجنوبية و حتى دول الإتحاد الأوربي كإسبانيا، البرتغال بولندا و اليونان، كل هذه البلدان عاشت أوضاع إجتماعية و إقتصادية مزرية بداية

الثمانينات, فيما بقيت حالة الجزائر و دول شمال إفريقيا تراوح مكانها, من بين الحلول المقترحة من طرف خبراء الأمم المتحدة لمواجهة للحاق بركب دول الصف الأول إعادة توزيع نفقات المداخل الوطنية بشكل أكثر فعالية و إستهداف الفئات الهشة في الدعم الإجتماعي و يعد الإختلال في توزيع المداخل على مختلف القطاعات أهم عقبة أمام الجزائر في تحدي الرفع من مستوى التنمية البشرية.

قائمة المراجع

- ¹ - من جانب آخر لم تعتمد الدراسة على معطيات التوقعات والتخمينات أو حتى التنبؤات الإحصائية.
- 2- Michel Albert, Regards croisés sur l'Europe, Collection : Revue Regards croisés sur l'économie, n° RCR , p18.
- 3- **William Fielding Ogburn, *The methodology of early social indicator research: and 'Recent social trends, springer, 1933.***
- 4 -Rapport mondial sur le développement humain 1990, Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), ECONOMICA, paris, 1990.
- ⁵ - من بين هذه البلدان توجد : موريتانيا, السنغال, عمان, الغابون, العربية السعودية. الكاميرون و الإمارات
- 6 - Rapport mondial sur le développement humain 1990, op cité.
- 7- **Greece, China and the middle-income trap, Article consulté sur: [www.economist.com /blogs/ freeexchange /2012/06/ greece-china-and-middle-income-trap.](http://www.economist.com/blogs/freeexchange/2012/06/greece-china-and-middle-income-trap)**
- ⁸ -مصطلح معناه الخنازير مختصر استخدم لأول مرة في 2008 من قبل بعض الصحفيين البريطانيين والأمريكيين المتخصصين في مجال المال والاقتصاد.
- 9 -Économie Irlandaise: Tigre Celtique, Économie de L'Irlande, General Books, 2010,p 69.
- 10 -PELETIER Stephan, l'Espagne d'aujourd'hui, Armand colin, paris, 2008, p30
- 11 - DESJEUX DOMINIQUE ET FLANDREAU MARC, Economie du Portugal au 19eme siècle, collection des études d4economie politique, p29.
- 12 -Sauvons l'Europe, article consulté sur [www.agoravox.fr/actualites/politique/article/le-miracle-economique-grec-118791,](http://www.agoravox.fr/actualites/politique/article/le-miracle-economique-grec-118791)

- ¹³ -BERNARD KEYSER, La Grèce en voie de développement, L'information géographique, Année 1965, Volume 29, Numéro 3, p. 93-103.